

كلمة قائد الجيش العماد جوزاف عون في حفل إطلاق مدونة سلوك تراعي حقوق الإنسان على صعيد الجيش وذلك في الفندق العسكري المركزي - مونرو بتاريخ ٢٩/١/٢٠١٩

سعادة السفراء

سعادة النواب

أيها الحفل الكريم

شكّل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في العام ١٩٤٨، الركيزة الأساس التي انطلقت منها جميع المعايير والآليات الدولية التي اعتُمدت لاحقاً للدفاع عن حقوق الإنسان. وكان لبنان البلد العربي الوحيد الذي شارك حينها في وضع هذا الإعلان عبر المفكّر والديبلوماسي الكبير شارل مالك، إذ كان له دور حاسم وفاعل في وضع نصّه، الذي ورد في مقدمة الدستور اللبناني. منذ واحد وسبعين عاماً وحتى اليوم، لا يزال لبنان في طليعة الدول التي تولي حقوق الإنسان أولوية مطلقة، وذلك من خلال مصادقته على معظم المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تتعلق بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، على الرغم من مختلف التحديات والظروف السياسية والأمنية والاقتصادية التي مرّ بها طوال الحقب الماضية. وإذا كان من الطبيعي أن يتبوأ وطننا موقع الصدارة في هذا المجال، كونه بلد التنوّع وتفاعل الثقافات والحضارات، وبلد الانفتاح والحريّات بامتياز، فمن الطبيعي أيضاً أن يكون الجيش اللبناني صورةً حيّةً عن هذا الوطن، تعكس قيم شعبه الثقافية والإنسانية والأخلاقية العليا.

أيها الحضور الكريم

يلتزم الجيش اللبناني مختلف القوانين الصادرة عن المؤسسات الدستورية اللبنانية، وكذلك المواثيق الدولية المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني، ويقوم بدمجها في نظامه الداخلي، حرصاً منه على احترام حقوق الإنسان والمحافظة على حرفيته ومناقبيته وصورته محلياً وعالمياً. انطلاقاً من ذلك، أنشأت قيادة الجيش اللبناني مديرية القانون الدولي وحقوق الإنسان، وهدفها الأساس، إدراج أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان في التعليمات والأنظمة العسكرية، وتعميمها ومراقبة تطبيقها.

أيها الحضور الكريم

نحن حريصون كلّ الحرص على التزام المعايير الدولية التي تحكم قواعد السلوك العسكري، وكيفية التعامل مع أي مواطن أو مشتبّه به خلال تنفيذ مهمّاتنا العسكرية، وذلك على الرغم من التحديات والاعتداءات التي تواجهنا وتعرّض جنودنا للخطر. ونسعى دوماً إلى تحقيق التوازن والتناسب بين الضرورات الأمنية والمعايير الدولية المرتبطة بحقوق الإنسان، مع اعتماد مبدأ المساءلة والمحاسبة عند حصول أي خرق للتعليمات العسكرية. فضلاً عن ذلك، فإننا نعتد الشفافية والمصادقية في علاقتنا مع المؤسسات والجمعيات المحلية والدولية التي تُعنى بقضايا حقوق الإنسان في مختلف المجالات.

أيها الحضور الكريم

يشكّل لقاءنا اليوم لإطلاق مدوّنة قواعد سلوك الجيش اللبناني في إنفاذ القانون، فرصة لتجديد التزامنا بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وتجديد ثقة المجتمع المحلي والدولي بالمؤسسة العسكرية التي تعمل على تطوير قدراتها المختلفة، بالتوازي مع تنمية الحس الإنساني والأخلاقي والانضباطي لدى جنودها. لذا كلّّي ثقة بأن يتقيّد أفراد المؤسسة العسكرية بمضمون هذه المدوّنة وتطبيقها على أرض الواقع بدقّة، لأنّها تشكّل خارطة طريق للعلاقة بين العنصر الأمني والمواطن في تطبيق أحكام القانون، وتضبط السلوك والالتزامات الأخلاقية والإنسانية والقانونية في أثناء تنفيذ المهمّات العسكرية، مع الأخذ بالاعتبار احترام حقوق هذه العناصر خلال أداء واجباتها.

وستتابع مديرية القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان والأجهزة المختصة في قيادة الجيش، الإشراف على تطبيق هذه المدوّنة وتعميمها داخل المؤسسة وملاحقة أي إخلال ببندوها. ختاماً، أشكر المفوضيّة السامية لحقوق الإنسان وكل الجمعيات والمؤسسات الإنسانية على ثقتها وتعاونها المستمر مع المؤسسة العسكرية، وأؤكد أنّنا لم نقف عند حدّ إطلاق هذه المدوّنة، إنّما سنواصل الجهود للتثبيت من تطبيقها بدقّة، والعمل على تطويرها باستمرار بما يتلاءم مع رؤيتنا الهادفة إلى تعزيز مفهوم حقوق الإنسان ضمن المؤسسة، واحترام سيادة القانون والحريات العامة والفردية، وذلك ضمن الأطر القانونية والدستورية التي تحافظ على سلامة الوطن وكرامة المواطن.